اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

تذبذب اسعار النفط

تحدث بين الفينة والأخرى بعض الاختلالات في أسعار النفط، وهي محكومة بطبيعة الحال بجدلية العرض والطلب على النفط، مع أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تحدد سقف الإنتاج، إلا أن بعض الدول لم تلتزم بهذا السقف مستغلة الفراغ الذي تحدثه بعض الظروف والأزمات والعقوبات الدولية على بعض الدول، لتسعى بإغراق السوق بالنفط ما يؤثر على منظومة الأسعار، وهذه الحالة لم تكن وليدة الصدفة، بل تعاود في مرات عدة لإغراق السوق بهذا الشكل، غير محكومة بنظرية العرض والطلب.

وهذا التذبذب يؤثر بدون أدنى شك على العائدات النفطية التي تمثل الشريان الابهر للمالية العراقية، وبدونها يصاب الاقتصاد العراقي بنوبة قلبية قد تطيح به تماماً، خاصة وان المخططين العراقيين وضعوا سعراً تخمينياً للنفط هو ٨٦ دولارا للبرميل الواحد في موازنة عام ٢٠١٢ من دون أن يضع في الحسبان هذه الاختلالات في أسعار النفط العالمية والتي تؤثر في حركية وديناميكية الموازنة أولاً ومن ثم الفعاليات الاقتصادية المختلفة ثانياً.

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الذي أصاب الأسعار الشهر الماضي، فأن التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ستكون كبيرة فيما إذا لم تتحسب الجهات التنفيذية إلى هذا الانخفاض لعدم وجود تنويع في مصادر هذا الاقتصاد الريعي الذي يعيش في وثنية النفط، كما أن حجم الإنتاج والتصدير مازال دون المستوى المطلوب يسير في بطء شديد، ولهذا فأن الأمر يتطلب تحوّطاً كبيراً منعاً للتأثير الكبير الذي قد يطيح بالاقتصاد العراقي.

ولابد من الإشارة إلى أن هذا التذبذب قد يؤثر على حجم الفائض المتوقع سلفاً جراء الزيادات الحاصلة في اسعار النفط، حيث تنقلب المعادلة هنا من فائض إلى عجز سيزيد من الهوة بين المصروفات والإيرادات ويجعل الموازنة متأرجحة غير قادرة على تلبية متطلبات المجتمع، خاصة وان جميع الموازنات السنوية السابقة عانت من عجز تنموي قبل أن يكون تخطيطيا بسبب التلكؤ في انجاز المشاريع، وكانت تلك سمة بارزة ولافتة للنظر طيلة الموازنات منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، ما يجعل الموازنات مرهونة بالعائدات النفطية.

ومن هنا فان الاختلال في سعر النفط وان كان ليس بالظاهرة الجديدة الا انها لم تؤخذ بالحسبان، حيث لابد من وضع بدائل من شأنها التعامل مع المتغيرات وتأثيراتها السلبية عن طريق التخلص من الوثنية النفطية وتحريك العجلة الإنتاجية في الاقتصاد والبحث الدائم عن وسائل ومصادر تمويل اخرى.

عزوه إلى إجراءات حكومية غير مدروسة

خبراء لـ (المدى): ارتفاع الأسعار قبيل رمضان سببه ضعف مفردات التموينية والتشديد على الاستيرادات

□ بغداد/ أحمد عبدربه

مواطنون يتذمرون من ارتفاع اسعار الغذائية (أرشيف)

عزا خبراء اقتصاديون أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية قبيل شهر رمضان إلى بعض الإجراءات التي فرضتها وزارة التجارة على إجازات الاستيراد فضلاً عن عدم دعم مفردات البطاقة التموينية.

وشهدت الأسواق المحلية ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المواد الغذائية جاء هذا تزامناً مع قرب حلول شهر رمضان، ويرى البعض أن الاحتكار الذي يمارسه بعض التجار وارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار ساهم بلهيب الأسعار بينما يذهب آخرون إلى فوضوية الإجراءات التي تمارسها وزارة التجارة.

وطالب الخبير الاقتصادي باسم عبد الهادي بضرورة تعزيز مفردات البطاقة التموينية عن طريق زيادة الكمية والنوعية الموزعة للمواطنين، موضحاً أن واجب الوزارة انحصر على توزيع البطاقة فقط على الرغم من النقص الذي يشوب مفرداتها ما يقلل الطلب على المواد الغذائية في شهر رمضان.

وقال عبد الهادي لـ (المدى): إن الوزارة لا تستطيع أن تتحكم بالأسعار كون الاقتصاد الحالي يتوجه نحو حرية السوق فتقديم سلع إضافية للتموينية سيساهم بشكل كبير في ارتفاع حدة الأسعار، داعياً التجار إلى ضرورة مراعاة الشرائح البسيطة وعدم احتكار المواد الغذائية.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي علي الفكيكي لـ(المدى): إن الإجراءات الأخيرة والقيود التي فرضتها وزارة التجارة على إجازات الاستيراد ساهمت هي الأخرى في ارتفاع الأسعار، مشيراً الى ان الوزارة اشترطت على تحصيل الإجازة أن يكون للمتقدم على إجازة الاستيراد إجازة سابقة ما دعا إلى ندرة في الطلب يقابله زيادة في العرض.

وانتقد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عبد الحسين ريسان الحسيني غياب خطط واستعدادات وزارة التجارة لاستقبال شهر رمضان المبارك. وقال الحسيني إن أسعار المواد الغذائية في الاسواق بدأت بالارتفاع مع قرب حلول الشهر الفضيل، نظراً لوجود طلب متزايد عليها من قبل المواطنين مما أدى بالتالي إلى ارتفاع أسعارها، منتقداً غياب خطط وزارة التجارة في هذا الموضوع. وتساءل الحسيني: هل تعتقد الوزارة أن المواطن ممكن أن يكتفي بتوزيع خمس كغم طحين صفر لكل عائلة وكيلو ونصف رز بسمتي درجة أولى وربع كيلو عدس لكل مواطن خلال شهر رمضان في بلد تبلغ موازنته ١٠٠ مليار دولار؟. وجدد الحسيني تأكيده عدم وجود أية آلية للسيطرة على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي يسبق شهر رمضان المبارك.

وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية قد أكدت أنها ستستضيف وزيري المالية والتجارة للاطمئنان على تنفيذ الخطط اللازمة لإيصال مفردات البطاقة التموينية بموعدها المحدد للحيلولة دون غلاء الأسعار خلال شهر رمضان، متهمين جميع المصارف الأهلية بالفساد، كما انتقدوا عجز البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدينار.

وأعلنت وزارة التجارة البدء بتوزيع مفردات البطاقة التموينية المخصصة لشهر رمضان، مؤكدة تغطية المفردات جميع المواطنين قبيل شهر رمضان.

وقال عضو اللجنة محما خليل إن استضافة وزيري التجارة والمالية جاءت للاستفسار عن إشكالية وصول التخصيصات اللازمة إلى التجارة في موعدها المحدد لتزويد الموطنين بمفردات التموينية بموعدها المحدد، مشيراً إلى أن لجنته ستضغط على الوزير من اجل اخذ عهود بهذا الخصوص، وسنطالبه بتوفير حصة إضافية منعا لارتفاع الأسعار قبيل رمضان، وأضاف خليل أن لجنته تراقب الوزارة والمخازن والوكلاء، داعيا المواطنين إلى التعاون مع اللجنة لإيصال المعلومة الصحيحة للمناطق التي لا تصلها المفردات.

وتابع: سنطالب وزير المالية بان "يكون هناك احترام لتوقيتات وزارة التجارة وإيصال حصتها المالية بغية توفير البطاقة التموينية في وقتها المحدد"، مشيرا إلى ضرورة "توفر أسعار مناسبة في السوق، من خلال توفير المفردات والمواد اللازمة استعدادا لشهر رمضان".

وأوضح أن "وزير التجارة كان قد طالب بزيادة التخصيصات المالية، وقد أضافت الموازنة التكميلية ١,٤ ترليون دينار لتغطية احتياجات البطاقة التموينية لمدة سنة كاملة".

تشغيل أول وحدة من محطة نينوى الغازية في آب المقبل

□ الموصل / نوزت شمدين

أكد مدير عام توزيع كهرباء الشمال صالح الصفو، أن شهر آب المقبل سيشهد تشغيل أول وحدة في محطة نينوى الغازية التي يجري تنفيذها في ناحية القيارة جنوب الموصل من قبل شركة جارلك التركية بطاقة ٧٥٠ ميغا واط، وبكلفة ٣٨٨ مليون دولار.

وقال صفو في تصريح للمدى إن طاقة الوحدة تبلغ ٢٥٠ ميغاواط، ستضاف إلى منظومة الشبكة الوطنية، مما سيسهم كثيرا في زيادة ساعات التجهيز للمواطنين، ولاسيما أن محطات ووحدات إنتاجية عديدة دخلت العمل على الشبكة الوطنية في عموم العراق.

وكان مدير توزيع كهرباء الشمال قد ذكر في وقت سابق من هذا العام، بأنه يتوقع إدخال وحدتين من المحطة المذكورة العمل في شهر حزيران الفائت، غير أنه عاد اليوم ليعلن أن وحدة واحدة فقط ستدخل العمل مطلع آب المقبل.

الصفو قال بان إجراءات عديدة تقوم بها دائرته لرفع التجاوزات عن شبكة الكهرباء في نينوى، مع تسهيلات مقدمة للمواطنين منها وضع المقاييس، لضمان عدم التجاوز من جهة، ولتشجيعهم على دفع أجور الكهرباء من جهة أخرى، ودعا المواطنين إلى عدم تشغيل السخانات الكهربائية في فصل الصيف، نظراً للأضرار الكبيرة التي تتسبب بها لشبكة الكهرباء. وتشهد نينوى منذ أشهر تحسناً ملحوظاً في الطاقة الكهربائية المجهزة، التي زادت عن عشر ساعات، في وقت رفعت فيه محافظة نينوى ساعات تجهيز المولدات الأهلية بمعدل ساعتين، ليصبح تشغيلها من الثانية عشرة ظهراً ولغاية السادسة صباحاً، بعد حصول أصحابها على الوقود المجاني، والتحسن الطارئ على الكهرباء الوطنية المجهزة.

من جهة أخرى ناشد أعضاء في مجلس محافظة نينوى، الحكومة المركزية، لتحمل تكاليف ١٥٠ ميكا واط تعاقدت وزارة الكهرباء مؤخراً على شرائها من تركيا عبر خط يمر بإقليم كردستان إلى نينوى، وذلك لأن ميزانية المحافظة لن تقوى على سداد قيمتها، نظراً لحاجة نينوى الماسة الى مشاريع خدمية كثيرة، فضلا عن الإستراتيجية التي تنوي تنفيذها في مناطق مختلفة.

كربلاء تسحب 15 مشروعا متلكئا

□ كربلاء / أمجد علي

قررت لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء سحب ١٥ مشروعا من الشركات المنفذة بسبب تلكؤها في الانجاز، فيما أحالت خمسة مشاريع جديدة للتنفيذ بكلفة إجمالية تصل إلى خمسة مليارات ونصف المليار دينار.

وقال رئيس اللجنة عباس ناصر حساني لـ"المدى": إن مجلس المحافظة قرر سحب نحو ١٥ مشروعا كبيرا من الشركات المنفذة بسبب التلكؤ والتأخر في الانجاز، رغم مرور فترات طويلة على انتهاء المدد المحددة للانجاز.

وأضاف إن "الشركات المنفذة لم تف بوعودها في تصاعد نسب الانجاز ما تسبب بتأخير تقديم الخدمات للمواطنين"، مبينا أن من بين هذه المشاريع التي تم سحبها من الشركات "مشروع ماء الهندية بعد أن عجزت الشركة عن تجاوز نسبة الـ٦٠٪ من الانجاز، فضلا عن إنذار الشركة المنفذة لمشروع ماء ناحيتي الخيرات والجدول الغربي بسبب التلكؤ".

وأشار حساني إلى أن مشاريع أخرى في قطاعات المجاري والطرق والمدارس تم سحب العمل من الشركات المنفذة وتحميلها التبعات القانونية كافة التي نصت عليها عقود الإحالة.وفي الشأن نفسه، أعلن رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي، إحالة خمسة مشاريع مهمة بكلف إجمالية بلغت أربعة مليارات و٩٩٨ مليون دينار، منها إنشاء الشوارع الداخلية في حي العلماء بطول ٣ كم بكلفة تزيد على المليار و ٧١١ مليون دينار، ومشروع تأهيل الأرصفة لشارع حي العامل بكلفة تزيد على المليارين و٣٦٣ مليون دينار.

وتابع: إن المشروع الثالث هو تنفيذ شبكة مجاري مياه الأمطار في حي الموظفين بكلفة تصل إلى ٥١٤ مليون دينار، إضافة إلى مشروع إنشاء طريقي التويمات مدرسة أم قصر بطول ٢٣٠٠ والبو عامر نهر الفرات بطول ١١٥٠م في ناحية الجدول الغربي بكلفة تصل إلى المليار دينار، وكذلك مشروع تنفيذ الخطوط الناقلة والشبكات الخاصة لمشروع ماء كربلاء الموحد حي العسكري قطاع ١٤ بكلفة تصل إلى ٣٢٠ مليون دينار.

تحذيرات من دخول عملات مزورة

□ بغداد/المدى

حذرت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني من دخول عملات مزورة الى العراق واستبدالها بالعملات الصعبة عند تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية على ايران، داعية للسيطرة على المنافذ الحدودية مع ايران لمنع دخول تلك العملات.وقالت الدايني في تصريحات صحفية إن العراق يمتلك منافذ حدودية متعددة مع ايران ولاتوجد سيطرة حقيقية من قبل الحكومة عليها مما جعلت عمليات التبادل التجاري مع ايران غير منضبطة ادت الى دخول سلع وبضائع ممنوعة (كالمخدرات والحشيشة) بسبب غياب الرقابة الحكومية.

وأضافت: أن الاقتصاد العراقي سوف لن يتأثر عند فرض عقوبات اقتصادية جديدة على ايران لان العراق محاط بعدة دول يمكن من خلالها ان يتجه الى بلدان اخرى للتبادل التجاري غير ايران كتركيا او الاردن او السعودية وحتى الكويت.

واشارت الى ان ايران تحاول استنزاف العملة الصعبة من العراق باي شكل من الاشكال سواء عن طريق تصدير البضائع الرديئة الى البلد او تصدير الطاقة الكهربائية والتي الان اغلب محافظات معتمد على ايران بتجهيز الطاقة، او هناك امور اخرى غير قانونية تستغلها ايران للحصول على العملة الدولار من العراق.

ولفت الى ان العقوبات ستدفع الجانب الايراني الى ادخال عملات مزورة واستبدالها باخرى صالحة من العملة الصعبة كما حدث في الاونة الاخيرة، مما ستسبب بـ"كارثة اقتصادية" في البلد اذا لم تتخذ الاجراءات الصارمة لمنع دخول تلك العملات.

وكان مجلس الاتحاد الدولي قد امهل ايران في شهر ايار الماضي بتسليم مفاعلها النووية لغاية الاول من تموز الحالي وخلاف ذلك سيتم تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية عليها والتي تتضمن تقليل عمليات التبادل التجاري ومنع التصدير النفطي.

الديوانية تطالب بزيادة حصتها المائية

□ الديوانية /المدى

طالبت محافظة الديوانية، وزارتي الموارد المائية بزيادة حصة المحافظة من المياه للموسم الزراعي الصيفي الحالي، وفي حين أشارت إلى وجود مليون دونم صالح للزراعة في المحافظة غير مستغل، أكدت قدرتها على تأمين حصة المحافظة من المحاصيل الإستراتيجية كالرز والحنطة. وقال محافظ الديوانية سالم علوان لـ"السومرية نيوز"، على هامش مؤتمر في المحافظة لفلاحي ومزارعي ناحيتي البدير وغماس، "نطالب وزارة الموارد المائية بزيادة حصة المحافظة من المياه للموسم الصيفي الحالي الذي باشر فيه الفلاحون والمزارعون بزراعة محصول الشلب". وأضاف علوان أن "الديوانية يوجد فيها نحو مليون دونم صالحة للزراعة غير مستغلة، بسبب قلة الموارد المائية وعدم فعالية مشاريع الاستصلاح والتبطين لقلتها وبطئها في التنفيذ"، مؤكداً "قدرة المحافظة على تأمين حصتها من المحاصيل الإستراتيجية الداخلة في البطاقة التموينية كالرز والحنطة على مدار العام في حال زيادة الأراضي المشمولة بالخطط الزراعية الصيفية والشتوية". ولفت علوان إلى أن الخطة الزراعية حددت زراعة الشلب في المحافظة بمساحة ١٠٠ ألف دونم فقط، في حين إنها تستطيع زراعة ٤٠٠ ألف دونم بهذا المحصول الاستراتيجي"، مشدداً على أن "أدارة المحافظة قامت بتنفيذ مشاريع مكثفة في القرى والأرياف كفتح الطرق وإيصال التيار الكهربائي والمياه الصالحة للشرب وإنشاء المدارس لتشجيع الفلاحين على ممارسة الزراعة والحد من الهجرة للمدن". ويذكر ان الديوانية من المحافظات التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على القطاع الزراعي الذي تراجع العمل به خلال السنوات الأخيرة بشكل واضح نتيجة شح المياه وارتفاع الكلف، وتبلغ المساحات الزراعية في المحافظة بنحو ثلاثة ملايين و٢٦٨ ألف دونم، منها مليون و٤٢٠ ألف دونم صالحة للزراعة.

برلماني: البنك المركزي لن يستطيع استبدال العملة مطلع العام المقبل

□ بغداد /المدى

كشف عضو اللجنة المالية في مجلس النواب حسن سلمان البياتي عدم قدرة البنك المركزي على استبدال العملة في مطلع عام (٢٠١٣)، لأنه لم يتمكن من حل ترتيبات طباعة العملة الجديدة المحذوفة الاصفار ولم يتفق على شعارات مناسبة تعبر عن حضارة العراق.وقال البياتي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء):إن البنك المركزي باشر قبل عامين بدراسة واتخاذ إجراءات لاستبدال العملة، لكنه لم يتمكن من إنجاح هذه المهام، ما دفع بالبنك للمطالبة بمنحه سنة أخرى لإزالة العراقيل التي توجه استبدال العملة. واضاف البياتي: من المفترض أن يكون البنك المركزي جاهزاً مطلع عام (٢٠١٣) لاستبدال العملة الجديدة المحذوفة الاصفار، لكنه لم يتمكن من إنجاح هذه المهمة،مبيناً، أن إطالة فترة استبدال العملة ستشجع بعض المافيات على معرفة كل تفاصيلها وتسهل عملية تزويرها.وبين : أن موازنة (٢٠١٣) ستصدر بالعملة الحالية وليست الجديدة كونها غير جاهزة للتداول، فالعملة القديمة ستبقى لمدة سنتين في التداول في السوق إلى أن يتم سحبها بشكل تدريجي.

ودعا عضو اللجنة المالية: البنك المركزي ووزارة المالية ومجلس الوزراء الى تسريع إجراءات العملة الجديدة، لكي لا تترتب على تأخيرها ظهور عملة مزورة.